PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akher Sa'a**
DATE:	**6-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**88,500**
TITLE :	**The Disappearance of Cheap Drugs**
PAGE:	**20-21**
ARTICLE TYPE:	**Competitors News**
REPORTER:	**Yassin Sabry**

VANTAGE COMMUNICATIONS

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

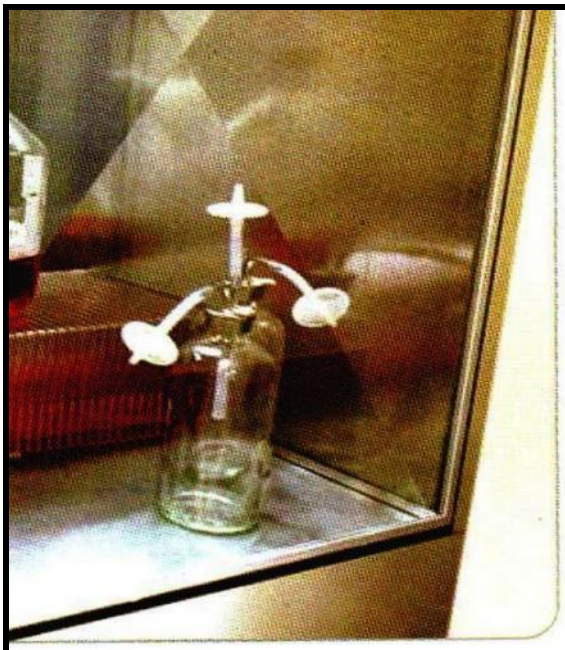

إعادة تسعير الأدوية الحكومية ملف شائك لطالما تجنبت الحكومات المتلاحقة فتحه أو الخوض فيه، كونه يمس شريحة واسعة من ذوى الدخل المحدود ممن لا يستطيعون تحمل تكاليف الأدوية المستوردة مرتفعة الأسعار، لكن فى ظل الخسائر المتراكمة التى تحققها تلك الشركات نتيجة عدم تحريك الأسعار منذ فترات طويلة ترجع فى بعض الأحيان إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، حذر خبراء من احتمالية انهيار هذه الشركات بصورة مفاجئة جراء ديونها المتراكمة التى تقدر بملايين الجنيهات سنويا، فتفقد مصر بذلك الدولة أحد أعمدة الصناعة الدوائية التى تنتج حوالى ٦٠٪ من الدواء على مستوى الجمهورية.

اختفاء أدوية الغلابة

ياسين صبرى

وفى المقابل، حذرت جمعيات حقوقية من أن شركات الأدوية الخاصة قد تتخذ من تحريك أسعار الأدوية الحكومية ذريعة لرفع أسعار منتجاتها الدوائية مما قد يعصف بحق المريض المصرى فى العلاج وقصره فقط على الفئات القادرة مما يخالف المادة ١٨ من الدستور المصرى والتى تنص على حق العلاج والرعاية الصحية لجميع المواطنين. من هذا المنطلق توجهت آخر ساعة إلى المسئولين لمعرفة أبعاد وتداعيات تلك المشكلة وطرق مواجهتها.

كانت البداية من غرفة صناعة الأدوية حيث أكد أسامة رستم نائب رئيس الغرفة فى معرض حديثه لـ«آخر ساعة» أن مشكلة شركات الأدوية العامة تكمن فى تسعير منتجاتها فى فترة الثمانينيات والتسعينيات، والذى أصبح الآن غير ملائم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج الدوائى، مع الأخذ فى الاعتبار أن جميع خامات الأدوية المصنعة فى مصر مستوردة من الخارج وبالتالى فإن التكلفة مرتبطة ارتباطا شديدا بقيمة التحويل من العملة الأجنبية، لذا فإن أى ذبذبة فى سعر العملة يؤدى إلى اختلاف جذرى عند تكاليف الإنتاج.

إيهاب الطاهر

محيى الدين عبيد

محمد فؤاد

أسامة رستم

كما أشار إلى أن كافة قرارات التسعير السابقة كانت تحتوى ضمن بنودها تعهدا من وزارة الصحة يقضى بجواز إعادة التسعير فى حالة انخفاض أو ارتفاع الجنيه المصرى امام العملة الأجنبية بأكثر من ١٠٪ لفترة قد تمتد من ٦ شهور إلى عام، ولكن هذا التعهد لم يتم تنفيذه حتى الآن نظرا لأن هذا الأمر قد يندرج تحت بند القرارات السياسية ومن الممكن أن يؤدى إلى بعض الأزمات مع المواطن المصرى، لذا كان هناك إحجام من وزراء الصحة السابقين عن النظر فى هذا الملف، ونتيجة لهذا فشركات الأدوية تقوم بإنتاج أصناف دوائية تكلفة تصنيعها تفوق سعر بيعها للجمهور.

ويرى أسامة أن نتيجة تدنى أسعار الدواء الحكومى أصبح هناك جزء كبير من المواطنين لايثق فى جودة الدواء المصرى، فالبعض يرى أن زجاجة الدواء التى يبلغ ثمنها ثلاثة جنيهات فقط غير مؤثرة على العكس من الدواء المستورد، أو أن الدواء الذى يبلغ ثمنه ١٥٠ قرشا وبه ثلاثة شرائط فى العلبة الواحدة لا يحتوى على نفس المادة الفعالة التى يحتويها بديله مرتفع الثمن، على الرغم من أن قطاع الدواء المصرى يقوم بإنتاج الأدوية حسب المواصفات العالمية ويلتزم بالمقاييس العالمية فى هذا الصدد.

فى ذات السياق أكد محمود فؤاد المدير التنفيذى للمركز المصرى للحق فى الدواء أنه على مدار مايقرب من ٢٢ عاماً تم تجفيف التكنولوجيا فى شركات الدواء العامة التابعة للشركة القابضة للأدوية، وتدميرها على نحو ممنهج، ففى حين لم تزد أسعار منتجاتها فى تلك الفترة، زادت أسعار المنتجات الدوائية للشركات الخاصة إحدى عشرة مرة، علاوة على منحها إعفاءات ضريبية وجمركية وحققت أرباحا طائلة، ولكنها تضن على الشعب المصرى ولاتقوم بإنتاج الأدوية منخفضة التكلفة بزعم عدم جدواها اقتصاديا.

٨٣٪ من الأدوية التى يقل سعرها عن ١٥ جنيها غير متوافرة

ولفت إلى عدم وجود دواء فى مصر يخسر بالكامل لدى الشركات الخاصة، مستندا فى ذلك إلى إحصائية أجرتها، شركة أى إم اس ims البريطانية وهى الشركة الوحيدة فى العالم التى تقوم بعمل إحصاء لأسعار الدواء، التى أكدت أن مبيعات الدواء فى سنة ٢٠١٤ فى الشركات التابعة للقطاع الخاص فقط فى السوق المصرى وصلت إلى ٢٧ مليارا و٥٦٠ مليون جنيه بمعنى أنها قد حققت نسبة نمو ١٢٪ عما كانت عليه فى عام ٢٠١٣ وهو ما لم يحققه أى قطاع آخر حيوى مثل قطاع الحديد أو الأسمنت أو حتى قطاع السلع الغذائية.

ويؤيد محمود فكرة تحريك أسعار بعض الأصناف الدوائية التى تتبع شركات الأدوية الحكومية بما لا ينتهك حقوق المريض المصرى، موضحا أن منظمة الحق فى الدواء قد رصدت مايقرب من ١٢٠ صنفاً دوائيا مختلفا لهذه الشركات، واقترحت

VANTAGE COMMUNICATIONS

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

لابد من تطوير أبحاث الدواء وطرق مراقبته

بعض المصانع الخاصة تستغل المرضى لتحقيق أرباح طائلة

مبيعات شركات الأدوية الخاصة فى مصر فاقت ٢٧ مليارا خلال ٢٠١٤

تحريك أسعارها من جنيهين فقط إلى حوالى ٥ أو ٦ جنيهات، لكى تستطيع الشركات المنتجة لها العمل والاستمرار وأيضا لكى تستطيع الدولة نقل هذه الشركات نقلة نوعية والحد من خسائرها، ولكن تكمن مخاوف المنظمة فى أن تستغل الجهات الحكومية هذه الموافقة الضمنية فى إصدار قائمة بها رفع لأسعار ١٠٠ صنف دوائى ينحصر نصيب شركات قطاع الأدوية العامة منها فى ٥ قطاعات فقط والباقى يذهب إلى شركات الدواء الخاصة.

كما أشار إلى أن مصر تعانى من أزمة شديدة وطاحنة تتمثل فى نقص بعض الأصناف الدوائية الحكومية، فالمنظمة عبر رصدها الشهرى لأسعار الدواء اكتشفت أن ٨٣٪ من الأدوية التى يقل سعرها عن ١٥ جنيها لم تعد موجودة بالصيدليات.

يضيف: صناعة الدواء هى صناعة استراتيجية يجب على الدولة أن تضع يدها فيها بصورة أساسية لأنها تتعلق بالأمن القومى، ولايجب أن تترك فى يد القطاع الخاص أو فى يد القطاع الأجنبى مثلما يحدث حاليا، مؤكداً قدرة الشركات العامة للأدوية فى مصر على تغطية الاحتياجات الدوائية للشعب المصرى بالكامل إذا تم تطويرها وتسديد مديونياتها التى تقارب ٧٠٠ مليون جينه لدى الحكومة، ولكن الحكومات المتلاحقة حتى الآن لم تتخذ إجراءات جادة لتسديد تلك المديونيات بحيث تستطيع تطوير تلك المصانع من الناحية التكنولوجية وإعادة هيكلتها، وهو ما يضيع على الدولة إمكانية تفعيلها فى حل أزمة نقص الأدوية وارتفاع أسعارها فى مصر.

بينما أوضح إيهاب الطاهر الأمين العام لنقابة أطباء القاهرة أن أولى خطوات حل مشكلة تسعير الدواء فى مصر تكمن فى معرفة تكاليف الإنتاج الحقيقية له، ومن ثم يتم وضع هامش ربح بسيط على تكاليف الإنتاج بحيث يتم تحديد السعر الواقعى للمنتج الدوائى، مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض شركات الأدوية الخاصة تريد استغلال المواطن عبر إدعاء تحقيقها لخسائر عند بيعها لمنتجات دوائية بعينها ولكن فى الواقع يكون هذا المنتج يحقق مكاسب ولكنها تقل عن النسبة التى حددتها الشركة المصنعة عن بداية إنتاجه.. وطالب إيهاب بتشكيل لجنة مشتركة من وزارة الصحة ومندوبين من شركات الأدوية التى تدعى تكبدها خسائر لمراجعة جميع مستلزمات الإنتاج من استيراد لمواد خام وتكلفة العمالة، ليتم تحديد تكلفة التصنيع لكل دواء على حدة بحيث تقوم اللجنة المختصة باحتساب سعر الدواء النهائى، مشيرا إلى أن السعر الجديد الذى سيتم تحديده من الممكن أن تتحمل الدولة المصرية جزءا من تكاليفه.

فى المقابل دافع محيى الدين عبيد نقيب الصيادلة عن فكرة تحريك أسعار الدواء المصرى، حيث أكد أن أسعار الأدوية لم تتغير منذ أكثر من عشرة أعوام وهو ما وجه ضربة كبرى إلى شركات قطاع الأدوية العامة التى كانت تضم ١٢ شركة ولم يتبق منها سوى ٨ فقط، فهناك أربع شركات إعلنت إفلاسها لأنها كانت تتكبد خسائر تصل إلى ١٦٨ مليون جنيه سنويا نتيجة عدم تحريك الأسعار، والآن الشركات الباقية تتعرض لانهيار تدريجى نتيجة ثبات سعر الدواء.

وأوضح أن تحريك سعر الدواء بشكل طفيف فى حدود ٣ جنيهات بحيث يكون بنفس جودة المادة الفعالة، سيسهم فى تفادى وقف خطوط إنتاجه نهائيا واستيراده من الخارج بثلاثة أضعاف الثمن، فخطوة تحريك ثمن المنتج الدوائى هو حل تفرضه معادلة توفير الدواء إلى المريض المصرى بسعر يتناسب مع قدراته المادية من جهة، ومنع الصناعة الوطنية للدواء من الانهيار من جهة أخرى، وحينها سيكون المتحكم فى صناعة الدواء المصرى هو الشركات متعددة الجنسيات.

كما أشار إلى أن مشاكل صناعة الدواء لاتقتصر على الشركات العامة بل تمتد أيضا إلى الشركات الخاصة، فبعض المصانع المصرية تعانى من صعوبة فى تسجيل المستحضرات الدوائية الجديدة نظرا للتأخر الشديد فى الرد عليها من قبل وزارة الصحة، والتى تتبع نظاما قديما عند تسجيل الدواء حتى إعطاء ترخيص بإنتاجه فى مدة تصل إلى ثلاث سنوات، على الرغم من أن هناك مايقرب من ١٦ ألف صنف دوائى مسجل لدى وزارة الصحة المصرية.

وشدد محيى على أهمية التدخل السريع من قبل الدولة لإنقاذ هذه الصناعة التى يبلغ حجمها سنويا ٤٠ مليار جنيه من الانهيار، مشيرا إلى أن نقابة الصيادلة قامت بتشكيل لجنة استشارية مع مجلس الوزراء تهدف إلى مساعدة شركات الدواء عبر استعراض مشكلاتها وحساب تكلفة التصنيع والمواد الخام التى تحتاجها، وكذلك احتساب تكلفة مستلزمات الإنتاج والتشغيل لتحديد العائد المناسب لتلك الشركات بما يجعلها قادرة على الاستمرار فى الإنتاج والتصنيع.